وهي تضع مليون دينار كجائزة لمن يبلّغ عن مرتش

مديريـــة تربيـــة كربـــلاء تنفـــي حصـول تلاعـب في التعيينـات

كربلاء / المدى

حملنا أسئلتنا وتوجهنا إلى مديرية تربية كربلاء..لنسأل عن الواقع التربوي وسيره بعد التغيير وبعد مضي أكثر من ستة اشهر على تسلم مديرها العام موقعه ..هناك وجدنا المتقدمين للحصول على وظيفة معلم أو مدرس يتجمعون أمام باب المديرية في حين راحت عيونهم تقرأ الأوراق التي ألصقت على السياج الخارجي لعل أحدهم يصطاد اسمه ويظفر بوظيفة باتت هي الأغلى والأعز بعد تغيير النظام..المتقدمون بأعداد كبيرة جدا لان لا أحد يطالبهم بورقة الانتماء الحزبي أو ورقة براءة الذمة وصحة تسريح من الجيش إضافة إلى إن الراتب أصبح للكثيرين إن كانوا من الخريجين الجدد أو من خريجي السنوات الماضية ،

هو المخلص لهم من بطالة عانوها وأيضا لشعورهم الكبير بأنهم أصحاب شهادات ولا يمكن لهم البقاء في (طابور) العاطلين..كان الهمس يتسرب من بين أفواه من لم يجد اسمه ضمن القوائم وسمعنا إن لا احد يحصل على وظيفة إلا إذا وجد له منفذا لدفع الرشوة وقالوا إنها تبلغ (ورقتين) أي مائتي دولار..وأضافوا إن هناك من يقوم بهذا العمل داخل مبنى المديرية ..حين طلبنا منهم ذكر الأسماء أو إن باستطاعتهم التوجه معنا لإثبات الحقيقة أمام مدير التربية رفضوا واكتفوا بالكلام بينما كانت ألسنتهم تواصل إطلاق التهم ولا احد يعرف إن كانت حقيقة أو كاذبة بل إن بعضهم قال بعبارة صريحة (يعني انتم صدك ما تعرفون..موكلشي واضح) وعلق آخر إن البعض قد حصل على تعيين وهو من خريجي السنوات القريبة فيما نحن من تخرج عام ٢٠٠٠ لم نحصل على فرصتنا فماذا يعني هذا؟واستمر كلامهم الذي لا يختلف عن هذه الاتهامات فقلنا سنضيف سؤالا إلى أسئلتنا ونضعها أمام السيد هاشم رضا الخطيب المدير العام لتربية كربلاء.

مليون دينار وتزوير الشهادات

في غرفة المدير العام لم يكن لنا مجال لطرح أسئلتنا بعد أن رحب بنا اشد ترحيب..كان المراجعون واغلبهم من طالبي فرص التعيين وكان الرجل يجيب على أسئلتهم واستفساراتهم بكثير من الهدوء تارة حين يجد من يطلب وظيفة إن معه حقا في ذلك وكان يطلب منه أن يقدم (فايلا) لكي يأخذ حقه..وفي بعض المرات كان يجيب بصوت عال للذي لا يستحق فرصة للتعيين أو من قام بتزوير الأوراق خاصة سنة التخرج أو شهادته الجامعية..أو من جاء يحمل واسطة له لكي يقبل تعيينه..

قال مدير التربية لنا..كما ترون فهناك وللأسف الشديد من يتصور إن باستطاعته أن يزور ما يشاء للحصول على فرصة للتعيين دون أن يدرك إن أي تزوير سيكتشف حتى لو بعد حين ،حين نطلب منه جلب المستمسكات الأصلية..بل إن مديريتنا وحرصا منها على دقة المعلومات ومنعا للتزوير قامت بإرسال احد موظفيها إلى الجامعات العراقية المختلفة لجلب الشهادة الأصلية لنكتشف بعدها الكثير من التزوير ومن هذه النقطة يحصل الكلام وان المديرية تأخذ رشوة من دون أن يدرك المواطن إن هناك من يأخذ حقه بواسطة التزوير لان المتقدمين يعرفون الخريجين الآخرين وهؤلاء المزورون لا يقولون إنهم زوروا بل يطلقون الإشاعات على أساس انه حصل على وظيفة لقاء دفعه الرشوة..وأضاف الخطيب..لذلك لجأنا إلى طريقة نريد من المواطن ذاته أن يتقدم إلينا ليخبر عمن يأخذ رشوة وخصصنا جائزة مقدارها مليون دينار..وسيبقى من حصل على وظيفة وأعطى رشوة في وظيفته دون مساس..لكي نقطع دابر الإشاعات أو نقطع دابر الرشوة إن كانت حقا موجودة..وأوضح الخطيب..ليس باستطاعتي القول إن هناك من يأخذ رشوة من الموظفين لان هذا يعتمد على المواطن ذاته وأيضا ليس باستطاعتي نفي هذا الأمر لأنه قد يكون هناك من يستغل لهفة المواطن وحاجته إلى الوظيفة من خارج اللجنة للحصول على المال الحرام فإذا ما حصل المتقدم على وظيفته يقول له انه هو من ساهم بها وان لم يحصل أعاد له المبلغ بسرية وأنا أرجح هذا الأمر إن كانت هناك حقيقة.ومع ذلك فقد قمنا بتغيير اللجنة لكي لا يحصل هناك لغط جديد نحن في غنى عنه لان الحقيقة هي إن اغلب موظفي لجنة التعيينات يبقون حتى الساعة التاسعة مساء لكي ينظموا الأضابير وطلبات التعيين لكي تكون جاهزة..

الهيكلية والعمل الجديد

قلنا لمدير التربية العام..نريد أن نبدأ بأسئلتنا تسلسلا ثم نصل إلى آلية التعيين..فبعد أكثر من ستة اشهر على تسلمكم الوظيفة كيف ترون واقع سير العملية التربوية خاصة إنكم وعدتم المواطنين من خلال جريدة (المدى) بان تحققوا قفزة إلى الأمام في هذا المجال المهم والحيوي لأنه مرتبط بتربية أجيال وتعليمهم؟.

أجاب الخطيب..الواقع الجديد يبشر بخير بعد أن انجزنا الكثير من المهام المتعلقة بتقدم العملية التربوية..فقد قمنا أولا بتثبيت رؤساء أقسام جدد متمكنين وعملنا لجاناً أخرى بضمنها لجنة تدقيق الأضابير التي تمكنت من إرجاع مبالغ كبيرة للحق العام وتقدر بملايين الدنانير وأيضا اكتشفنا حالات تزوير للشهادات لأغراض الراتب..وأضاف إن بعض التعليمات ظلمت (كوادر) من الممكن الاعتماد عليها وهم شباب يحملون حب العمل فالتعليمات تنص على أن من يكون مديرا يجب أن يكون قد مضى في الخدمة أكثر من عشر سنوات وهذه التعليمات تحرمنا من (كوادر) جيدة.. وأشار إلى إن المرحلة الجديدة شهدت أيضا توزيع الكتب لجميع المراحل من دون تأخير مثلما بدأنا من الآن بحصر التلاميذ الجدد بعمر ست سنوات أي من مواليد ١٩٩٩ وشهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٠ قبل أية محافظة أخرى لكي نكون جاهزين لاستقبالهم في العام الدراسي القادم.واعتقد إن هذا الاندفاع ناتج عن دعم وزير التربية لمديريات التربية ومنها كربلاء وهذا الكلام ليس للاستهلاك بل هي الحقيقة ونريد تثبيتها من خلال الإعلام الذي يبحث عن الحقيقة وينشرها.وأشار إلى أن تربية كربلاء قامت بتصميم استمارة خاصة بحصر الأطفال من مواليد ١٩٩٥م لغاية مواليد ١٩٩٨ من الذين لم تتح لهم فرصة التسجيل سابقا وهذا الإنجاز تنفرد به مديريتنا مثلما سنقوم في حزيران القادم بحصر التلاميذ المتسربين دون مواليد ١٩٩٥م بموجب استمارة خاصة من اجل إلحاق جميع المتسربين إلى مقاعد الدراسة لذلك قمنا بفتح ٢٢ مدرسة لليافعين واليافعات إضافة إلى وجود أربعة صفوف ملحقة بالمدارس الابتدائية حيث تم استقطاب المتسربين فيها وقد نجحت مدارس اليافعين في كربلاء خاصة بعد فهم أولياء الأمور هذه النقطة وراحوا يساعدوننا في إنجاح العمل لأنه يصب في مصلحة أبنائهم.

التدخل الخارجي وقناعة المشرف التربوي

يقول بعض المواطنين إن مديرية التربية واقعة تحت تأثير التدخلات الكثيرة من قبل بعض الأحزاب إن كانت دينية أو سياسية أو شخصيات مؤثرة في الوسط الكربلائي..ويضيفون إن هذا الأمر يؤثر على سير العملية التربوية .ويقول بعض المدرسين إن هناك مشرفين يتدخلون في المناهج وفي طريقة التدريس ويطالبون المدرس أو المعلم بتغيير المنهاج حسب ما يرتضيه توجهه السياسي أو الديني ويطالب بإفهام الطلبة بما يعتقده .

يقول مدير التربية..أولا أؤكد وبكل صدق انه لا يوجد أي تدخل من قبل أية جهة إن كانت دينية أو سياسية بل على العكس من ذلك أنا اشكرهم لأنهم لا يتدخلون في سير العملية التربوية على الإطلاق ويجعلوننا نمارس عملنا بعيدا عن الضغوط..وأضاف ونحن بالمقابل لن نسمح بأي تدخل مهما كان نوعه ومن أي جهة كانت فنحن نريد أن نخرج أبناءنا ليكونوا بناة للمجتمع والمستقبل ولا بد أن يكون التعليم نزيها وبعيدا عن أية طروحات..هذا من جانب.. أما جانب المشرفين فاعتقد انه تصرف فردي قد يحدث من مشرف واحد إن حصل هذا فعلا وسأقوم بتبليغ المشرفين وأدارتهم بهذا الأمر..وأضاف إن المشرف مرتبط بعقد وعليه تنفيذ بنود العقد وألا يتدخل في سير المناهج ووضعها لان الدولة هي وحدها من تقرر هذه القضية ولا يجوز التلاعب أو تغيير قناعات الطلبة وفق أهواء هذا المشرف أو ذاك .وأكد الخطيب انه إذا ما حصل مثل هذا الأمر فانا أدعو المدرسين والمعلمين الى سرعة الإبلاغ لكي نتخذ الإجراءات بحقه ..وأشار إلى إن هذا الأمر قد يكون مشابها لقضية التعيينات وهي مجرد كلام لا غير يراد منه الإساءة إلى الإشراف والا فان أبوابنا مفتوحة ولا نغلقها بوجه من يريد أن يقابلنا وكما ترى فما زال الباب مشرعا حتى إن المراجعين يقاطعون اللقاء من اجل الحصول على إجابة.

التغذية بين الأحياء الغنية والفقيرة

يشتكي بعض أولياء التلاميذ من أن تربية كربلاء لم تقم بتوزيع الأغذية كما تقوم به المحافظات الأخرى..ويضيفون..إنهم لا يعلمون أين تذهب كميات الأغذية..وان حصل ذلك فان التوزيع لا يتم على المناطق الفقيرة بل في الأحياء الغنية كأن تلاميذ هذه الأحياء هم بحاجة إلى تغذية إضافية عكس تلاميذ الأحياء الفقيرة.

أجاب مدير التربية..حين اخبرنا بهذا الموضوع قمنا بإدخال المديرين بدورات تأهيلية داخل العراق وخارجه لكي ينفذوا بنود البرنامج الغذائي وهيأنا المدارس التي ستكون هي صاحبة الحظوة الأولى في هذا المجال إلا إن المواد الغذائية لم تصلنا من منظمة الغذاء العالمية وهي الجهة المسؤولة عن ذلك وهم يتعذرون بالظروف الأمنية الصعبة..وأضاف إن الموضوع انحصر بكميات قليلة من (البسكت) عالي البروتين وهو مقدم من وزارة الصحة عبر المراكز المجتمعية وهي التي اختارت مدارس معينة من كل حي بمعنى إن البرنامج موجود إلا إن الآلية غير منفذة وهذا ما يسبب لنا كلاما آخر .

متقاعدون وآلية تقديم ووعد بالتعيين

قلنا لمدير التربية..لنعد إلى قضية التعيين وما تشكله من قضية مهمة للكثير من المتقدمين..فإذا ما كان الأمر ليس كما يدعيه البعض فهل هناك آلية جديدة تمكن المواطن من معرفة انه لا توجد رشوة أولا وثانيا ليعرف إن حقه لن يهضم وان الدور سيأتي إليه كما يقال؟.

أجاب مدير التربية..لقد وضعنا آلية جديدة بعد أن وعدتنا وزارة التربية مشكورة بتعيين جميع الخريجين وهذا ما يؤكد إن الجميع سيحصل على فرصته خاصة ان هناك من المعلمين والمدرسين من سيحالون على التقاعد من مواليد عام ١٩٤٢م نزولا وهذا يعني إن شاغرا سيحدث في المدارس وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تعيينات جديدة.. وأضاف الخطيب..إن الآلية التي سنعتمدها هي احتساب النقاط ووضع تسلسل لكل متقدم ليعرف بدوره ومن خلال رقم التسلسل متى سيحصل على وظيفته.. والآلية ستكون هي سنة التخرج ومن لديه معدوم من الدرجة الأولى ومن هو متزوج ومن كان محاضرا أو تطوع للتعليم أو التدريس المجاني وهذه كلها نقاط للمفاضلة لان المتقدمين هم بأعداد كبيرة وتكاد تكون مديريتنا هي من أكثر المديريات أو الوزارات التي يحصل فيها هذا العدد الكبير من المتقدمين .. وأوضح الخطيب انه من خلال جمع النقاط سيحصل المتقدم على رقم في تسلسل التعيين سيحفظه ليراجعنا..فإذا ما كانت الوجبة الأولى مثلا قد قبلت تعيين ١٠٠ متقدم فان من كان رقمه ١٠١ صعودا سيعرف انه في الوجبة الثانية ولن يحتاج بعد اليوم لإطلاق التهم وأنا أدعو جميع الخريجين إلى التقديم لكي يحصلوا على رقم تسلسلهم وليتسنى لنا ترتيب الأضابير ووضع النقاط وإذا ما حصل أي تلكؤ هنا أو هناك فان بإمكان المتقدم أن يراجعنا أو يحتج علينا فنحن أبوابنا مفتوحة .

اراء شعبية

البطاقة التموينية.. صمام أمان للعائلة العراقية.. لنعززه

بابل /المدى

تنامت مخاوف العائلة العراقية تدريجياً من نية وزارة التجارة الغاء البطاقة التموينية وتعويض العائلة بمبلغ محدد وظلت هذه المخاوف تضغط على عصب العوائل الفقيرة حتى صارت مقلقة ومثيرة للحيرة ولاسباب عدة اهمها ارتباك السوق وتنامي فئات طفيلية في الحياة التجارية تهدد يومياً المواطن صاحب الدخل المحدود، حاولت (المدى) استطلاع رأي بعض العوائل بشأن احتمالات الغاء البطاقة التموينية وماالموقف الشعبي من ذلك.

حرب على العائلة الفقيرة

قال ناصر حسين ناصر/ معلم.. يمثل الغاء البطاقة التموينية اعلان حرب على العائلة الفقيرة، حتى ذات الدخل المتوسط لان السوق حالياً مضطرب ولاتوجد ضوابط حازمة في تحديد الاسعار وضبط سقفها في التداول.. نحن الان نعيش وسط فوضى لايمكن السيطرة عليها، وساهمت مجموعة من العوائل في تغذية ذلك، منها الوضع الامني واتساع مساحة الفساد الاداري الذي لم نشهد له مثيلاً من قبل، وحرية التاجر في تبادل البضائع مع المواطنين وبالاسعار التي يريد ويرغب فيها واعتقد بان الغاء البطاقة التموينية سيفضي الى فوضى لامثيل لها، كما انها ستساهم في تنمية حالات غير قانونية ومريضة في المجتمع.

القرار للمجلس الوطني

وأكد المواطن باسم العبيدي إن اتخاذ قرار الغاء البطاقة التموينية يعد قراراً خطراً ويمثل قبولاً للتحدي الذي أعلنت عنه الشبكات الارهابية واعترافاً بفوزها وهو من غير الممكن القبول به او التفكير والتعامل معه في حياتنا.. نعم انا أدرك جيداً الصعوبات التي تواجه وزارة التجارة.. لكني واثق من ان الاصرار والقوة والجزم كفيل باحباط كل المساعي التخريبية الي مازالت تستهدف حياة المواطن وتعبث بامنه واستقراره، وارى ان مثل هذه القرارات هي من صلاحيات المجلس الوطني، وتكفينا القرارات الارتجالية والمزاجية.. والخلاصة ان الغاء البطاقة التموينية تدمير للعائلة ونسف لامنها الاجتماعي.

وقالت السيدة فاطمة مهدي عليوي متقاعدة: البطاقة الشهرية هي الصمام الوحيد الذي ظل قائماً وسط غيابات كثيرة للماء والكهرباء والوقود.. والقاء نظرة على مستوى الاسعار وحركتها ستصيب المواطن بصدمة عنيفة لان ارتفاع الاسعار بسبب ازمة ما مثل شحة الوقود اثرت في اسعار النقل وارتفعت الاجرة ارتفاعاً خيالياً في الداخل والخارج، وعندما توفر الوقود، يفترض بالاسعار ان تعود الى ماكانت عليه سابقاً، لكنها ظلت محافظة على مستوياتها.. هذا امر مثير جداً، ويساهم بخلق متاعب للمواطنين.. الدولة متفرجة.. والقانون معطل، من هذا كله اختصر كلامي واوكد ان الغاء البطاقة التموينية ينتج عنه اضطراب وتنشأ مشكلة مزدوجة اجتماعية/واقتصادية.

حماية الشاحنات امر مطلوب

وقال السيد سعد الطائي متقاعد:

الاعذار التي تناقلتها الاخبار والتي ستؤدي الى الغاء البطاقة مشروعة، لكنها تحتاج قراراً شجاعاً وقوياً، يقف نداً للارهاب والتوحش.. هل يعقل عدم التمكن من توفير قوات حماية للشاحنات الناقلة لمفردات البطاقة؟

اعتقد بضرورة بقاء هذا الصمام الاجتماعي.. واذا كانت الحكومة التي صوتنا لها جادة في ايجاد حلول لمشكلاتنا فهي قادرة على ذلك واذا حصل الغاء البطاقة فاننا سنواجه وحوش السوق التي لاترحم وكفانا ماعشنا من ايام صعبة ومريرة.. نريد حكومة قوية تحمي المواطن وتوفر له كل الذي يريد.. والا فالانتخابات القادمة قريبة جداً.

وقال الفلاح موسى حسن: نريد من الحكومة الجديدة برنامجاً جديداً في الاصلاح ومعالجة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتربية والتفكير بالغاء البطاقة جريمة تدمر حياة البلد وتفكك كل المجالات ذات العلاقة المباشرة بمستقبل البلد وحياة المواطن.. ستكون لذلك القرار انعكاسات سلبية على التربية والامن نحن ننتظر من الحكومة الجديدة ان تقدم مشروعاً لتطوير الاوضاع العامة وتساهم بسرعة من اجل رفع المعاناة عن كاهل المواطنين خصوصا اصحاب الدخل المحدود..

بطاقة تموينية بالقطارة!!

ماالذي حصلنا عليه من مفردات البطاقة حتى تفكر وزارة التجارة بالغائها وتعويض المواطن عنها نقدياً؟ مواد عديدة لم تستلم وتظل مدورة، وكلنا نعرف تأثيرات غياب بعض المواد في اسعارها بالاسواق.. هل نسينا كم وصل سعر الكيلو الواحد من السكر، ثماني مئة دينار وفي القرى الف دينار.. أتمنى حماية العائلة العراقية من متاعب وصعوبات ستنشأ من الغاء البطاقة التموينية.

إنتشار الحبوب المخدرة والحشيشة في المثنى

تصريف ١٠٠ ألف حبة مخدرة وسكائر حشيشة خلال الاسبوع الواحد

البطالة ويتامى حروب صدام وضعف القانون وراء الظاهرة المرضية

المثنى/عدنان سمير دهيرب

استمرت القوانين حتى سقوط النظام السابق متشددة الى درجة الأعدام أزاء المتاجرين ومتناولي الحشيشة في العراق.

وكانت الاجهزة الامنية وأعضاء الحزب المقبور يتسابقون في القبض على هؤلاء في بادية السماوة التي كانت ومازالت طريقاً لتهريب الحبوب المخدرة والحشيشة الى السعودية.

وهذا السباق بين هذه الاجهزة يأتي بسبب الاوامر الصارمة والحصة الكبيرة لاعضاء اللجنة الامنية في المحافظة والمفرزة القابضة من بيع هذه المواد الى المؤسسات الصحية المختصة لاستخدامها في اثناء العمليات للمرضى وظلت البادية وحافاتها مسرحاً لمثل هذه الملاحقات.

وخلال تلك السنوات لم نسمع عن اشخاص يتناولون مادة الحشيشة بل ظهور حالات كثيرة من الشباب لتناول الحبوب المخدرة (الكبسلة) بسبب أشتداد ضغوط الظروف السياسية والاقتصادية وأغلاق النوادي الليلية.

غير ان هذه الحالات تحولت الى ظاهرة بعد سقوط الصنم مع انتشار تناول الحبوب والحشيشة بين الشباب التي تعود الى اسباب شتى تفرض وجوب معالجتها، من مختلف الجهات الدينية والحزبية والاجهزة التنفيذية للدولة حيث القت شرطة مكافحة الجريمة وشعبة معالجة المخدرات في قيادة شرطة المثنى القبض على متاجرين بالحبوب والحشيشة وكميات كبيرة منها، لبيعها في السماوة والرميثة والخضر فيما يتم تهريب المتبقي منها الى السعودية.

٢,٥ كغم حشيش

ويذكر العميد كريم هليبت قائد شرطة محافظة المثنى ان الكمية التي القي القبض عليها بلغت ١٠٠ ألف حبة مخدرة وكمية من حبوب الفاليوم (١٠). والقبض على ثلاثة متهمين بحوزتهم (٢) كغم من الحشيشة جلبت من ايران، ومتهم آخر لديه (١/٢) كغم يسكن منطقة سيد جبار.

وأشار الى ان هذه الكميات يتم تصريفها خلال اسبوع واحد حيث يتم توزيعها وبيعها على شكل سيكار الواحدة بمبلغ خمسة الاف دينار، فيما يتم جلب الحبوب المخدرة من مدينة الصدر في بغداد وقد اعترف المتهم انه يعمل في هذا المجال التخريبي منذ تسعة اشهر.

واكد ان الاجهزة المختصة تمكنت من السيطرة أيضاً على كمية يشك في انها من مادة الكوكائين.

تجلب أيضا من بغداد لتوزيعها في محافظة المثنى.

ومضى العميد قائد شرطة المثنى بقوله ان الاجهزة الامنية مستمرة بمتابعة المتهمين للقضاء على هذا المرض الخطر.

آراء ومعالجات

ان هذه الكميات التي تمت السيطرة عليها من الحبوب المخدرة والحشيشة تعد كميات كبيرة جداً ازاء محافظة صغيرة جداً، تتطلب من جميع الجهات الدينية والحزبية وقبلها اجهزة الدولة الانتباه اليها ومعالجتها، لانها تتعلق بخراب الحاضر وتدمير المستقبل حيث ان الشباب وهم الشريحة الاوسع التي تتناول هذه السموم هم عماد الوطن ومستقبلها (المدى) أستطلعت آراء عدد من قادة الاحزاب والمنظمات في محافظة المثنى بشأن الاسباب والمعالجات لهذه الظاهرة الواجب الانتباه اليها.

السيد حسن السيد مندل رئيس منظمة السلم والتضامن في المثنى قال: ان هذه المعضلة تتعلق بعدد من الاسباب اولها العامل الاقتصادي وافرازات الحروب الصدامية المقيتة حيث تركت خلفها عوائل يتيمة بقيت من دون رب عائلة موجه ما أدى الى عدم أعالتها بشكل صحيح وبالتالي انحرفت مساراتها الاجتماعية واصبحت لقمة سائغة لهذا التوجه من قبل اصحاب رؤوس الاموال والباحثين عن السحت الحرام.

كما إن تدهور الوضع الاقتصادي خاصة شريحة الشباب وكثرة البطالة انعكس عليهم سلباً.

وثانياً العامل الاقليمي حيث انه من الثابت ان هذه الدول لديها اطماع وتحاول دائماً بث روح الخراب والفتنة في صفوف الشعب سواء أكان ذلك بالاعمال الارهابية ام عن طريق تهديم شخصية الانسان العراقي ومستقبله.

فضلاً عن عدم السيطرة على الحدود مع دول الجوار وضعف هيبة القانون بأقامة شكوى دولية بذلك.

وأضاف اما العامل الثالث فانه يعود الى عدم وجود دور توجيهي وتثقيفي من جانب الاحزاب والمؤسسات الدينية والارتباك السياسي وتسنم بعضهم مواقع تساهم بشكل او بآخر في عدم السيطرة على هذه الظاهرة.

ويرى السيد حسن مندل ان مراقبة ذلك من الشرطة والشعب والردع في الجانب القانوني ضرورة للمعالجة وانشاء مصح لمعالجة هؤلاء المدمنين فضلاً عن اقامة دورات تربوية صحية وسياسية ودينية.

البطالة الآفة الاكبر

أما السيد عبد الحسين الظالمي رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في المثنى فيرى: ان أسباب انتشار ظاهرة (الكبسلة) والمواد المخدرة يعود الى عدة اسباب:

١-البطالة وهذا سبب مهم لاشاعة هذه الظاهرة الخطرة خصوصاً بين الشباب.

٢-عدم وجود البرامج واماكن لسد الفراغ الحاصل لدى الشباب كالنوادي والمتنزهات والبرامج الثقافية والترفيهية.

٣-الجهل وانخفاض المستوى الثقافي والوازع الديني.

٤-وجود أيد خبيثة تسعى لاشاعة الفساد والرذيلة في صفوف الشباب.

٥-وجود ضعفاء النفوس من الذين يحاولون الكسب المادي غير الصحيح من خلال المتاجرة بهذه المواد الخطرة اضافة الى تدهور العلاقات الاجتماعية والروابط الاسرية والتفكك الحاصل منها عدم تحمل الوالدين مسؤولياتهما اتجاه الابناء.

ويعتقد السيد عبد الحسين الظالمي ان المعالجة تكمن في القضاء على البطالة خصوصاً بين الشباب وايجاد أماكن ترفيهية ومحاربة تجار هذه المواد والحد من انتشارها فضلاً عن تقوية الروابط الاسرية من خلال رفع الوعي الاجتماعي والديني ومخاطر هذه الظواهر على أبنائنا واخواتنا.

مشكلات المجتمع مترابطة

ويرى السيد جاسم شراد مسؤول منظمة الحزب الشيوعي في محافظة المثنى ان الاسباب الموضوعية من بطالة ونتائج حروب وامية وتسرب من الدراسة وضعف كل ماهو تنويري في المجتمع خلقت هذه الظاهرة المرضية، وان المعالجة لاتتم بشكل فردي لظاهرة معينة وعزلها عن الاسباب الموضوعية الاخرى.

بل يجب النظر الى مشكلات المجتمع بصورة عامة وشاملة كونها مترابطة.

واضاف فالقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل خصوصاً بين الشباب والاهتمام بالمدارس والجانب التربوي خصوصاً وتفعيل دور الاجهزة الامنية واتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الديمقراطية الخاصة بالشبيبة من اجل اشاعة ثقافة تنويرية باهمية الالتزام الاخلاقي وتوفير اماكن التسلية المفيدة للشباب كل ذلك يمكن ان يحد من هذه الظاهرة، واكد السيد جاسم شراد اننا نسعى من خلال وجودنا في مجلس المحافظة جاهدين الى توفير فرص العمل والقضاء على البطالة التي نراها من الاسباب المهمة اضافة الى سعينا باشاعة روح الفضيلة والمثل العليا بين صفوف الشباب.

الفراغ القاتل للشباب

فيما يرى السيد محمد عبد السادة عضو مكتب حزب الدعوة الاسلامية في السماوة ان استقراء الوضع الاجتماعي العام ومالهذه الظاهرة من تفشي في اوساط الشباب تعود الى البطالة القاتلة والفراغ الكبير لدى هذه الشريحة وعزوفهم عن حضور المجالس العامة من محاضرات علمية ودينية، وغياب الرقيب الامني وهو صمام الامان لمثل هكذا حالات فضلاً عن اهمال وسائل الاعلام خاصة المرئية منها لمتابعة ومعالجة مثل هكذا حالات.

واضاف ان كل ابناء المجتمع بمؤسساته التربوية والتعليمية والدينية والصحية والامنية.. مسؤولة عن هذه الحالات تماشياً مع الحديث الشريف (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

وأكد ان دور الاحزاب الاخرى يجب ان يكون توجيهياً بالدرجة الاولى رغبة من الاحزاب في تسييد القانون واحترام رجالاته وعدم التدخل المباشر بعمل رجال الامن والشرطة من اجل جعل المركزية في العمل كلاً حسب اختصاصه.